معمول الاسم المنسوب
بين النحاة المتقدمين والمتأخرين

الدكتورة ملاذ زليخة*

الملخص

بدأ البحث بمقدمة بينت فيها مدى أهميته والسبب الذي دفعني إلى اختياره، ثم شرعت أتحدث عن النَّسَب تسميته ومعناه، ثم أوزان النَّسَب بغير ياء، ثم بينت ما يحدث للاسم عند النِّسْبَة إليه من تغييرات، وفصلت القول في التغيير الحُكْمي لأنه الأساس الذي قام عليه البحث فبيَّنتُه موضحة قصد العلماء فيه وبُعْد ما ذهب إليه أحد المُحْدَثين وبعض الدارسِين من بَعْده مُدَعِّمَة قَوْلي بالأدلّة والأمثلة وأقوال العلماء.

وخَلَصتُ إلى أن معمول الاسم المنسوب يجوز فيه وجهان، فهو إما أن يكون فاعلاً للاسم المنسوب المؤوّل بالصفة المشبّهة لا غير، كما عَرَفنا ذلك بالأدلّة الثابتة، وهو الأرجح والأشهر، وإما أن يكون خبرًا مؤخّرًا، والاسم المنسوب مبتدأ مُقدّم بالشروط التي ذكَرَها النُّحَاة.

* قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق

مقدّمة:

اختلفت نظرة النحاة القدماء إلى معمول الاسم المنسوب من جهة الصناعة عن نظرة أحد المحدثين وتبعه بعض المعاصرين والدارسين، لذا رأيت أن أسلط الضوء في هذا البحث على هذا الاختلاف وأجري مقارنة بين الرأيين وأدرسهما موضحة أسباب هذا الاختلاف لما له من أهمية كبيرة قد يغفل عنها بعض الدارسين، وهي الرغبة في تصحيح فهم مغلوط به وقع فيه بعضهم ورفع وهم نحوي شائع. سأقوم بطرح هذه المسألة الخلافية ومعالجتها ثم سأنتهي إلى ذكر القول الفصل فيها مدعمة ذلك بالحجج والبراهين.

أولاً: النَّسب (تسميته ومعناه):

للنسب **تسميتان**: 1- الاسم المشهور المعروف المتداول: (النَّسب، أو المنسوب، أو النِّسبة ــ بكسر النون أو ضمها ــ)[1]، 2- الاسم الذي اصطلح عليه بعض المتقدمين، وهو: الإضافة[2].

وجمع سيبويه بين الاسمين، فقال[3]: « هذا باب الإضافة، وهو باب النِّسبة ».

ومن سماه بالإضافة فيقصد إضافته من جهة المعنى إلى قبيلة أو بلدة أو غير ذلك، لأن النسب في معنى الإضافة، واختار ابن عصفور باب الإضافة، قال[4]: «

---

(1) – انظر: الكتاب 3 / 335، والمقتضب 3 / 133، والمفصل 247، أسرار العربية 326، وشرح ابن يعيش 5 / 141، التسهيل 261، وشرح الشافية 2 / 4، والارتشاف 2 / 599، والمساعد 3/ 351، والخزانة 2 / 106، وجامع الدروس 71

(2) – الكتاب 3 / 335، والمقتضب 3 / 133، والمساعد 3 / 351، وانظر: أسرار العربية 326.

(3) - الكتاب 335/3، وكذا المبرد في المقتضب 133/3، إلا أن المبرد قال: {النسب} بدلا من النسبة.

(4) - شرح الجمل 2 / 309

اختلف النحويون في تسمية هذا الباب، فمنهم من سماه باب النسب، ومنهم من يسميه الإضافة، وهو الصحيح، لأن الإضافة أعم من النسب، لأن النسب في العُرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، يقال: ذلك عالم بالأنساب. والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبًا». ورأى الأشموني[1] أن النسب هو الأعرف في ترجمة هذا الباب.

ومعنى النسب: هو إلحاق ياء مشددة إلى آخر الاسم مكسور ما قبلها للدلالة على النسبة إلى شيء ما.

الغرض منه: توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى موطنه، أو قبيلته، أو العلم الذي اختص به، أو إلى عمله، أو صفة من صفاته، أو نحو ذلك، فنقول: دمشقِيّ، طائِيّ، نحويّ، مطبعيّ، إداريّ، شافعِيّ... ويسمى هذا الاسم بالاسم المنسوب، ويسمى الاسم الذي نسب إليه بالمنسوب إليه، وتسمى الياء المشددة بياء النسبة، وسماها سيبويه[2] : «ياء الإضافة» وهذه الياء تجري عليها حركات الإعراب، نقول: زيدٌ مِصْرِيٌّ.

ثانيًا: النسب بغير ياء:

بعد أن وضحت معنى النسب لا بد من الإشارة إلى أن ليست كل الأسماء التي تدل على النسب تلحقها ياء النسبة، فقد يدل الاسم بنفسه على النسب مستغنيًا عن هذه الياء إذا كان على أحد الأوزان الآتية[3]:

(1) - شرح الأشموني 2 / 483

(2) - الكتاب 3 / 335 ، وكذا المبرد في المقتضب 3 / 133

(3) - الكتاب 3 / 381، والمقتضب 3 / 161، وشرح المفصل 6 / 13، 15، والمقرب 2 / 54، 55، وشرح الكافية الشافية 1962، وشرح الشافية 2/ 84 وما بعدها، والارتشاف 633، وشرح ابن عقيل 2 / 464، والمساعد 3/ 383 – 484، وشرح الأشموني 2/ 504 – 505، والهمع 6 / 161.

1- فَعَّال: نحو: عطّار، نجّار، جمّال، صرّاف، ثوّاب، نقّاش، خبّاز، بقّال، حدّاد، خيّاط...

ويكثر هذا الوزن فيما يدل على الحِرَف، قال ابن يعيش[1]: «وهو أكثر من أن يحصى... وهذا النحو إنما يعملونه فيما كان صنعة ومعالجة لتكثير الفعل، إذ صاحب الصنعة مداوم لصنعته، فجعل له البناء الدال على التكثير، وهو فعّال بتضعيف العين، لأن التضعيف للتكثير...».

ولا يصاغ على هذا الوزن كل شيء وإن دلّ على صنعة، قال سيبويه[2]:

«وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرِّ: بَرّار، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا لصاحب الدقيق: دقّاق».

أما المبرد فيقيس على ما سمع. وقد قرر مجمع اللغة العربية أن "فعّال" يُصاغ قياسًا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء، فإذا خيف اللبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة "فعّال" للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: "زجّاج" لصانع الزجاج، و "زجّاجي" لبائعه.

2- فاعِل: ما دل على معنى النسب وليس بصنعة يعالجها، أتوا به على فاعِل؛ لأنه هو الأصل، ومن أمثلته: "لابِن": لذي اللبن، و"تامِر": لذي التمر، قال الحطيئة:

وغررتَني وزعمتَ أنّ..... كَ لابنٌ في الصيفِ تامرٌ[3]

و"طاعِم": لذي الطعام، و"فارس": لذي الفَرَس...

---

(1) - شرح المفصل 6 / 13

(2) - الكتاب 3 / 382

(3) - شرح الأشموني 3/ 744

وهذا الوزن وإن كان كثيرًا واسعًا إلا أنه ليس بقياس على مذهب سيبويه[1]، في حين يرى المبرد أنه قياس[2].

والفرق بين "فاعل" هذا في النسب وبين اسم الفاعل أن الثاني يفيد العلاج ويقبل تاء التأنيث؛ بخلاف الأول.

وهذه الأسماء الدالة على النسب إنما صيغت على هذا الوزن ولا فِعْلَ لها كاسم الفاعل مثلاً، قال ابن يعيش[3]: « وفاعل هنا ليس بجارٍ على الفعل، إنما هو اسم صيغ لذي الشيء، ألا ترى أنك لا تقول: دَرَعَ يَدْرَعُ، ولا لَبَنَ يَلْبُنُ... ».

وهذان الوزنان (فعَّال وفاعِل) هما من أكثر ما يصاغ عليه النسب. وهناك أوزان أخرى ذكرها أبو حيان[4] على أنها مما يقوم مقام فعّال وفاعِل، منها:

1- **مِفْعال**: نحو: "امرأة مِعْطار"، أي: ذات عِطر.

2- **مِفْعيل**: نحو: "ناقة مِحْضير"، أي: ذات حُضَر، وهو العَدْو[5].

فَعِل: نحو: رجل "طَعِم" و"لَبِس"، أي: ذو طعام ولِباس. ونَهِر،أي المنتسب إلى النهار، قال الشاعر[6]:

(1) – الكتاب 3/ 382

(2) - المقتضب 3 /161 ، وانظر شرح التصريح 2 / 337، المساعد 3 / 386، والأشموني 4 / 201، والهمع 6 / 175

(3) - شرح المفصل 6 / 14

(4) - الارتشاف 634، وانظر الكتاب 3 / 384 - 385، وشرح ابن يعيش 6 / 15، وشرح ابن عقيل 2 / 464، والمساعد 3 / 385، وشرح الأشموني 2 / 506، والهمع 6 / 175.

(5) - لسان العرب (حضر)

(6) – العيني 4/ 541، والتصريح 2/ 337

لست بليليّ ولكنّي نَهِرْ

قال الرضي[1]: « وكما استعملوا "فَعّالاً" لما كان في الأصل للمبالغة في اسم الفاعل في معنى ذي الشيء الملازم له استعملوا له "فَعِلاً" أيضًا، وهو بناء مبالغة اسم الفاعل، نحو: "عَمِل" لكثير العمل، و"طَعِن"، و"لَبِس"، و"لَسِن" في معنى النسبة...».

ثالثًا: ما يحدث في الاسم عند النسبة:

يحدث للاسم عند نسبته إلى شيء ما ثلاثة تغييرات[2]:

1- **تغيير لفظي**: وهو ما أشرت إليه سابقًا من زيادة ياء مشددة في آخر الاسم المراد النسبة إليه، وكسر ما قبل الياء، وظهور علامات الإعراب عليها.

وأما اختيارهم الياء من دون غيرها من الحروف؛ فلأن القياس يقتضي أن تكون أحد حروف المد واللين لخفتها، ولأن زيادتها مألوفة، فلم يزيدوا الألف لئلا يصير الاسم مقصورًا فيمتنع من الإعراب، والياء أخف من الواو فزيدت[3].

ورأى ابن الأنباري[4] أنها إنما كانت ياء تشبيهًا لها بياء الإضافة، لأن النسب في معنى الإضافة.

وأما اختيارهم الياء مشددة فلأمرين: الأول: لئلا تلتبس بياء المتكلم لو كانت ياء النسبة خفيفة. والثاني: لئلا تثقل عليها الضمة والكسرة لو كانت الياء خفيفة وما قبلها مكسور، كما ثقلت على نحو القاضي والداعي، ولئلا تصبح بعد ذلك معرضة للحذف إذا دخل عليها التنوين، فاختاروا التضعيف حصنًا لها وسلامة لها من ذلك[5].

---

(1) - شرح الشافية 2 / 88

(2) - انظر: أصول ابن السراج 63/3، شرح ابن يعيش 143/5، والارتشاف 599، والهمع6 / 154

(3) - شرح ابن يعيش 5 / 141 - 142

(4) - أسرار العربية 326

(5) - المقتضب 3 / 133، وشرح ابن يعيش 5 / 141.

وأما كسر ما قبل الياء فإنما كان للأسباب الثلاثة الآتية : الأول: أنها حرف مدّ وحرف المدّ لا تكون حركة ما قبله إلا من جنسه. الثاني: أنه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح لئلا يلتبس بالمثنى، فكانت الكسرة أخفّ من الضمة، فعدلوا إليها، الثالث: أنها شبيهة بياء الإضافة[1].

2- **تغيير معنوي**: وهو صيرورة الاسم المنتهي بياء النسب اسمًا لما لم يكن له من قبل، أي يصير بعد دخول ياء النسب عليه اسمًا للمنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه. نحو كلمة: (مِصْر) هي من دون ياء النسب اسم لبلد بعينه. وعندما ندخل عليها ياء النسب تصبح: (مِصْرِيّ) أي صفة لرجل منسوب إلى هذه البلد، فيتغير معناه.

قال سيبويه[2]: « واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تُلحِق ياءي الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن ».

وقال الرضي[3]: «واعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحدًا منسوبًا إلى المجرد عنها».

ومن هنا نجد أن النَّسب كالصفة في المعنى، قال ابن السراج[4]: « إذا نسبت إلى أبٍ أو بلدةٍ أو صناعةٍ أو ضربٍ من الضروب جرى مجرى النعوت... وذلك قولك : مررتُ برجلٍ هاشمِيٍّ، وبرجلٍ عربِيٍّ، منسوب إلى الجنس وكذلك عجمي وبرجلٍ

(1) - شرح ابن يعيش 5 / 141، والمقتضب 3 / 133، أسرار العربية 326، والمساعد 3 / 351
(2) - الكتاب 3 / 335
(3) - شرح الشافية 2 / 13
(4) - الأصول في النحو 2 / 26 - 27

بزازٍ وعطارٍ وسراج وجمّال ونجار فهذا منسوبٌ إلى الأمور التي تعالج وبرجلٍ بصري ومصري وكوفي وشامي فهذا منسوب إلى البلد وتقول : مررتُ برجلٍ دارعٍ ونابلٍ أي : صاحبُ درعٍ وصاحبُ نبلٍ وكذلك برجلِ فارسٍ فجميع هذه الأشياءُ إنما صارت صفاتٍ بما لها من معنى الصفةِ».

وقال الرضي[1]: « فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد عنها، فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة» أي إن الذات التي تدل عليها (دِمَشْقِيّ) مبهمة، ولكنها موصوفة بصفة معينة، وهي النسبة إلى المجرد من الياء (دمشق)، وذلك مثل إبهام الذات التي يدل عليها " قائم، مضروب، كريم "، لكن هذه الذات المبهمة متصفة بصفة محددة هي القيام، الضرب، الكرم. وتشبيهه الاسم المنسوب باسم الفاعل واسم المفعول هنا ليس من قبل أنه يعمل عملهما، وإنما التشبيه هنا يريد به أن المنسوب كالمشتق، أي أنه يعامل معاملة الوصف عموما لا الجامد.

ولذلك عده بعض النحاة[2] من المشتقات لأنه كالمشتق معنى وحكمًا -كما سيأتي تفصيله- وإن كان جمهور النحاة يرى أنه من باب الجامد المؤول بالمشتق[3]. قال ابن هشام[4]: «الجامد المشبه للمشتق في المعنى كاسم الإشارة.. وأسماء النسب.. تقول: "مررت برجل دِمشقيّ" أي: منسوب إلى دمشق».

---

(1) - شرح الشافية 2 / 13

(2) - انظر شرح التصريح 1 / 156، وفيه: « والوصف يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب ».

(3) - شرح ابن يعيش 5 / 143، وأوضح المسالك 3 / 272-273، والارتشاف 2359، وحاشية الصبان 3/ 1038- 1039، والنحو الوافي 3/ 285، 459

(4) - أوضح المسالك 3/ 272 – 273 بتصرف.

3- **تغيير حكمي**: وهو رفعه ما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة، ويكون ذلك على وجهين:

أ- **رفعه الظاهر**، نحو: مررتُ برجلٍ قُرَشِيٍّ أبوه.

ب- **رفعه المضمر**، نحو: مررتُ برجلٍ قُرَشِيٍّ {أي: هو}

قال الرضي[1]: «ولعدم مشابهته للفعل لفظًا لا يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة المدلول عليها إما ظاهرًا، كما في "رجلٌ مصريٌّ حمارُه" ، أو مضمرًا كما في: "مررت برجلٍ تميميٍّ"».

فالمخصص يقصد به السببي من الموصوف مثل (حماره) في المثال الأول، والضمير العائد على الموصوف الحقيقي من حيث المعنى كالمستتر في (تميمي) في المثال الثاني.

أما معنى الاسم المنسوب فهو معنى الصفة المشبهة لا غير كما سيأتي بيانه وتفصيله:

قال سيبويه[2] في باب (ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها مجرى الفعل):«وكذلك: أَقُرشيٌّ قومُك؟، وأقُرشيٌّ أبواك؟ إذا أردت **الصفة** جرى مجرى: **حَسَن وكريم**».

فقول سيبويه: «جرى مجرى "حَسَن وكريم"». أي أنه يعمل عمل الصفة المشبهة ويأخذ حكمها، لأن "حَسَن وكريم" صفتان مشبهتان.

واحترز بقوله: «إذا أردت الصفة» من أن يكون (قُرَشِيٌّ) قد فارق معنى الوصفية كأن يكون علمًا؛ لأنه حينئذٍ يجري عليه حكم الجامد فلا يرفع فاعلاً، ومثل

(1) - شرح الشافية 2 / 13

(2) - الكتاب 2 / 36

ذلك كلمة: (جميلٌ) في قولك: (زيدٌ جميلٌ أبوه)، فإذا أردت الصفة صح أن يكون (أبوه) فاعلاً للصفة المشبهة: "جميل"، وإذا كان "جميل" علمًا، أي اسمًا للأب امتنع كون (أبوه) فاعلاً وإنما يكون مبتدأ مؤخرًا أو خبرًا.

إذن، مراد سيبويه التأكيد على كون (قُرَشِيٌّ) بمعنى المشتق حتى يدخل تحت الحكم الذي قرره. وذلك شرط عام حتى في صيغ المشتقات الأصيلة إذ لا تعمل إذا فارقت الوصفية كما مثلت بـ (جميل).

وقال سيبويه[1] في الباب نفسه أيضًا: «وكذلك شابٌّ وشَيْخٌ وكَهْلٌ، إذا أردتَ شابِّينَ وشيخينَ وكهلينَ. تقول: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابُه، ومررتُ برجلٍ شابٍّ أبواه. قال الخليل رحمه الله: فإن ثنّيتَ أو جمعتَ فإن الأحسن أن تقول: مررتُ برجلٍ قُرَشيانِ أبواه، ومررتُ برجلٍ كَهْلُونَ أصحابُه، تجعله اسماً بمنزلة قولك: مررت برجلٍ خَزٌّ صُفَّتُه. وقال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيثُ أجرى هذا على أوله فقال: مررتُ برجلٍ حَسَنَيْنِ أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشِيِّينَ آباؤهم ».

فإذا تأملنا هذا النص كاملاً وجدنا أن جميع المشتقات التي تشترك مع (قُرشيان، قُرَشيين) في الحكم هي صفات مشبهة، ما يدل على أنه يُعامِل (قُرَشِيّ) معاملة الصفة المشبهة لا غير.

وكذا ذهب السيوطي[2]، قال في حديثه عن التغيير الحكمي للاسم المنسوب : «رفعه لما بعده على الفاعلية **كالصفة المشبهة** نحو: "مررتُ برجل قُرَشِيٍّ أبوه"، كأنك قلت: **مُنتسِبٌ** إلى قُرَيشٍ أبوه».

نلاحظ أنه في مقام بيان نوع المرفوع الذي حدده بقوله: «على الفاعلية» قال: «كالصفة المشبهة »، فحمل الرافع على الصفة المشبهة ، ثم أوله بـ (مُنتسِب) على

(1) - الكتاب 2 / 41

(2) - همع الهوامع 6 / 154

أساس أن مُنتسِب صفة مشبهة في المعنى وإن جاءت على لفظ اسم الفاعل، ولو أوّلـه بـ (منسوب) لما تغير شيء في الأمر، وسنرى الآن أن بعض العلماء أوّل المشتق بمُنتسِب ومنسوب، وكِلا اللفظين بمعنى الصفة المشبهة، قال ابن عقيل[1]: «مررتُ برجلٍ قُرَشِيٍّ" أي: **مُنتسِب** إلى قريش». وقال الرضي[2]: «ولا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى **اللازم**: أي **مُنتسِب** أو منسوب».

وإذا تابعنا كلام السيوطي بعد ذلك وجدناه يقول[3]: «ويطرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقًا، وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير المستكن فيه، كما يرفعه اسم الفاعل المشتق..».

فقد شبهه باسم الفاعل في أمر محدد هو "جواز كون مرفوعه ضميرًا مستترًا" وليس في أنه بمعنى اسم الفاعل. وإنما شبهه باسم الفاعل في مقام رفع المستتر لأن اسم الفاعل يعد أشهر المشتقات التي ترفع الظاهر والمستتر وهو صدر الباب أيضًا[4].

نخلص من ذلك إلى أن السيوطي شبهه بالصفة المشبهة من حيث معناها وعملها، أي كون مرفوعها فاعلا، وشبهه باسم الفاعل من حيث جواز أن يكون مرفوعه ضميرًا مستترًا.

إذن، هذا هو مذهب سيبويه وغيره من المتقدمين في إعراب معمول الاسم المنسوب، لكن إذا نظرنا إلى رأي أحد النحاة المحدثين وهو الغلاييني[5]، وجدناه

(1) - شرح ابن عقيل 2 / 195
(2) - شرح الشافية 2 / 13
(3) - همع الهوامع 6 / 154
(4) - الكتاب 2 / 18 – 19، والمساعد 2 / 198، وشرح الأشموني 2 / 294، والتصريح 2/ 66، وحاشية الصبان 2/ 906، والنحو الوافي 3/ 247
(5) – أقول: "أحد النحاة" تجاوزًا، لأنه لا يعد نحويًا، بل من المشتغلين بالنحو. والغلاييني هو: مصطفى بن محمد بن سليم، (ت 1364هـ)، شاعر، من الكتاب الخطباء، من أعضاء المجمع العلمي العربي، مولده ووفاته ببيروت، تعلم بها وبمصر، وتتلمذ للشيخ محمد عبده سنة 1320 هـ. انظر: الأعلام 7 / 244 ــ 245

يختلف عن رأي المتقدمين، إذ يقول[1]:

«معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على النائبية عن الفاعل، لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول. فإذا قلت: "جاء المِصرِيُّ أبوه"، فأبوه: نائب فاعل للمِصريّ. وإذا قلت: "جاء الرجلُ المِصرِيُّ"، فالمصري يَحملُ ضميراً مستتراً تقديره: "هو" يعود على الرجل. لأن معنى "المِصريّ": المنسوبُ إلى مِصر».

وأرى أن هذا الكلام يحتاج إلى نظر، ولعل الذي جعله يرى هذا الرأي هو قولهم:(منسوب).

قال الرضي[2]: «ولا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى اللازم: أي منتسب أو منسوب». لكن لو دققنا النظر في عبارته وعبارة غيره ممن سبقه أو لحقه لاتضح لنا أنهم يقصدون بقولهم: "منسوب" أو "منتسب" الصفة المشبهة، لا اسم الفاعل أو المفعول؛ لأنه قال: «ولا يعمل في المفعول به، إذ هو بمعنى اللازم». وهذا ينطبق على الصفة المشبهة بلا شك[3]، أما اسم المفعول فهو يعمل في المفعول به إذا كان متعديًا إلى اثنين[4] فقط. لأن اللازم إذا صيغ منه اسم المفعول فلا يرفع نائب فاعل مفردا أبدًا، وإنما يكون نائب فاعله ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فاسم المفعول من (جلس) لا يرفع المفرد، فلا يقال: (الدار مجلوس فناؤها) وإنما يقال: (مجلوس فيها)، وعليه يمكن أن يرد على من يدعي بأن المعمول هو نائب فاعل في نحو: (زيدٌ دمشقيٌّ أبوه) كيف يعد (أبوه) نائب فاعل سببيًا إذا كان (دمشقيٌّ) بمعنى اللازم؟ فإذا كان يوافق

(1) _ جامع الدروس 71

(2) _ سبق تخريجه ص 11

(3) _ التصريح 2/ 84، النحو الوافي 3/ 294

(4) _ التصريح 2/ 71، والنحو الوافي 3/ 275

الرضي في أن (دمشقيّ) بمعنى اللازم ولكنه يرى أنها بمعنى اسم المفعول فليقم بوضع اسم مفعول من اللازم مكان (دمشقيّ) ثم لينظر هل يصح أن يرفع الظاهر السببي نائب فاعل؟ فإن لم يستطع فليعلم أن قول الرضي: (بمعنى اللازم) يقتضي أن يكون مرفوعه السببي فاعلا لا نائب فاعل، لأنه بمعنى الصفة المشبهة لا اسم المفعول. ولا يعتد بقول من قال إن (دمشقي) بمعنى اسم المفعول لأنها بمعنى (منسوب إلى دمشق)، أو قول من قال إنها بمعنى اسم الفاعل أي (منتسِب إلى دمشق) لأن منسوب ومنتسب هنا بمنزلة موصوف ومتصِف في قولك: (زيد كريم) ولو اعتمدنا على هذه الدعوى لقلنا: إن "كريم" بمعنى اسم المفعول أي (موصوف بالكرم) أو بمعنى اسم الفاعل، أي متصِف بالكرم. بل الغريب في الأمر أن بعض المعاصرين فَهِمَ من قول الرضي هذا أنه يجوز للاسم المنسوب أن يرفع فاعلاً أو نائب فاعل[1]!!.

ولعل الغلاييني هو أول من شط به القلم في هذه المسألة الدقيقة، ثم انساق وراءه بعض المشتغلين بالنحو من مؤلفين ومُدَرِّسين ودارسين، فرأوا رأيه ولم يتنبهوا إلى هذه اللفتة الدقيقة التي لا شك أنهم سيكتشفونها لو أعطوها شيئا من تفكيرهم واهتمامهم، ومن بين هؤلاء الدكتور محمد خير حلواني وقع في هذا الخلط عندما قال: (وفي النسبة معنى الوصف، فقولك: "دمشقي"، يعني: رجلا منسوبا إلى دمشق. ولذلك رفع الاسم المنسوب نائب فاعل، فإذا قلت: "هذا رجل يمنيّ ثوبه" كان "ثوبه" نائبا عن الفاعل، والعامل فيه الاسم المنسوب قبله)[2].

إذن، فرأي الغلاييني ومن تبعه أن المنسوب بمعنى اسم المفعول لم يحتج إليه، لأن قولنا: (عَرَبِيٌّ، دِمشقِيٌّ...) لا نعني به مجرد الحدوث وإنما نعني الثبوت، والثبوت يعني الحَمْل على الصفة المشبهة لا على اسم المفعول، والصفة المشبهة لا ترفع نائب

(1) – أي على اعتباره بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول.

(2) - الواضح في علم الصرف 214

فاعل مطلقًا، والدليل القاطع على أن الاسم المنسوب هو صفة مشبهة أن اسم المفعول الأصيل نفسه إذا أريد به الثبوت خرج من اسم المفعول إلى الصفة المشبهة فيكون مرفوعه فاعلاً لا نائب فاعل مثل: زيدٌ محمودٌ خُلُقُه دائمًا، فخُلُقُه هنا فاعل؛ لأن "محمودٌ" بمعنى: "حميدٌ" وإن بقيت الصورة على صيغة اسم المفعول(1).

وإذا كان هذا شأن اسم المفعول الأصيل إذا أريد به الثبوت فما بالك بالمحمول عليه، أي المنسوب الذي يراد به الثبوت حتمًا؟

ثم إن اعتمادهم في جعل مرفوع المنسوب نائب فاعل إنما هو على أساس أن (دِمَشقِيٌّ) عندهم بمعنى: (منسوبٌ إلى دِمشق) وهذا الأساس لا يصح الاعتماد عليه في رفع نائب الفاعل؛ لأن اسم المفعول المقدر(منسوب) إنما أريد به الثبوت لا الحدوث، ومن ثمَّ ينتقل إلى الصفة المشبهة فيرفع فاعلاً، وحتى لو قدرنا (مُنتسِب) لكان مرفوعه فاعلاً، ليس لاسم الفاعل المقدر وإنما للصفة المشبهة، على اعتبار أن (مُنتسِب) بمعنى الصفة المشبهة؛ لدلالتها على الثبوت. بل إننا نجد إشارة صريحة عند الصبان إلى أن الاسم المنسوب يدل على الثبوت حيث قال[2]: « قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة: إن المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جارياً على الفعل بهذا المعنى».

ومثل ذلك إعراب: "أخوه" في قولك: (زيدٌ خبَّازٌ أخوهُ) فخبازٌ اسم منسوب بغير الياء إذا أريد أنه منتسب إلى مهنة الخبازة، ومرفوعه هنا فاعل باعتبار خبَّاز بمعنى الصفة المشبهة. فلا يصح إعرابه نائب فاعل لـ (منسوب) ولا فاعلاً لاسم المبالغة، وإنما روعي ثبوت الصفة فحُمِل على الصفة المشبهة. إذن، فقولهم في مثل: "زيدٌ عربيٌّ أبوه" إن (أبوه) نائب فاعل على تقدير (عربي) بـ (منسوبٌ إلى العرب) لا

(1) - الارتشاف 2359، والتصريح 2/ 71- 72، والنحو الوافي 3/ 277

(2) – حاشية الصبان 2/ 907

يعتمد عليه؛ لأننا لو قسنا على ذلك لأعربنا جميع معمولات الأوصاف على أنها نائب فاعل، ففي مثل: زيدٌ "كريمٌ أبوهُ، ناجِحٌ أخوهُ، كذَّابٌ صاحبُهُ"، ...إلخ.

هل يصح إعراب المرفوعات هنا نائب فاعل، على تقدير: موصوفٌ أبوهُ بالكرم، موصوفٌ أخوهُ بالنجاح، موصوفٌ صاحبُهُ بالكَذِب؟؟!!.

أو هل يصح إعراب المرفوعات هنا فاعلا، على تقدير: مُتَّصِفٌ أبوه بالكرم، مُتصِفٌ أخوه بالنجاح، مُتصِفٌ صاحبه بالكذب؟؟!!. لا شك أن الجواب سيكون: "لا"،

من هنا ندرك أنه حتى لو صح تأويل مثل "عربيّ " و " قرشي " باسم المفعول فإن دلالته على الثبوت تنقله إلى الصفة المشبهة تلقائيا مثل انتقال "ممشوق" في "زيدٌ ممشوقُ القامةِ" من اسم المفعول إلى الصفة المشبهة، وهو بهذا الانتقال يتغير عمله فيرفع فاعلا فنقول: "زيدٌ ممشوقة قامتُه"، وينصب شبيها بالمفعول، فنقول: "زيدٌ ممشوقٌ القامةَ" ويقاس على ذلك : "زيد عربيٌ أبوه" بالرفع على الفاعلية، وكذا: "زيدٌ عربيٌّ الأبَ" بالنصب على الشبه بالمفعولية، ولولا كون (ممشوق، عربيٌّ) مؤولين بالصفة المشبهة لما صح نصب القامة والأب على الشبه بالمفعول لأن هذا خاص بالصفة المشبهة في مثل هذا الموضع. وإذا كان هذا الانتقال جاريا على اسم المفعول الأصيل فإن انتقال غير الأصيل أيسر وأقل مؤونة!!.

من هنا نعلم أن الوصف إذا جرى مجرى فعله في الحدوث غير الثابت كان معموله بحسب نوع الوصف فاسم الفاعل والمبالغة يرفعان فاعلاً، واسم المفعول يرفع نائب فاعل، وإن دل على الثبوت فإنما يرفع فاعلاً لا غير، بصرف النظر عن صيغته، سواء أكان على إحدى صيغ الصفة المشبهة، أم كان على صيغة اسم الفاعل أو المفعول أو غيرهما[1] .

(1) - انظر التصريح 2/ 71

وإذا صيغ المشتق على وزن اسم الفاعل أو المفعول، لكن معناه الصفة المشبهة فلا بد من أن يتغير الحكم الإعرابي تبعًا للمعنى، لأن الإعراب فرع عن المعنى، ولبيان ذلك أسوق بعض الأمثلة، منها:

أن اسم المفعول إذا كان بمعنى الصفة المشبهة كان مرفوعه فاعلاً، وهذا مشهور في جل كتب النحو[1]، مثل: زيدٌ محمودٌ خُلُقُهُ دائمًا. فلو روعي اللفظ لكان المرفوع نائب فاعل لا فاعلاً.

مثال ثان: هو أن اسم المفعول إذا كان بمعنى الصفة المشبهة جاز أن يكون السببي منه منصوبًا على أنه شبيه بالمفعول[2] مثل: زيدٌ محمودٌ الخُلُقَ دائمًا. ولو روعي اللفظ لما صح النصب ، وإنما صح ذلك حملاً على الصفة المشبهة التي جاء اسم المفعول بمعناه.

مثال ثالث: هو أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الصفة المشبهة جازت إضافته إلى مرفوعه مثل: "هندٌ فارعةُ الطولِ"[3] ، ولو روعي اللفظ لما جازت الإضافة؛ لأن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله مطلقا بإجماع كل النحاة[4]. فالحكمان الإعرابيان الجديدان لاسم المفعول في المثالين الأول والثاني، والحكم الجديد لاسم الفاعل في المثال الثالث إنما بني على أساس المعنى لا اللفظ.

---

(1) – انظر الصفحة السابقة.

(2) _ أوضح المسالك 3 / 223، وشرح ابن عقيل 2/ 134، والتصريح 2/ 72، وحاشية الصبان 3/ 956، والنحو الوافي 3/ 277، 278، 294

(3) - انظر أوضح المسالك 3 / 220، والنحو الوافي 3/ 265- 266

(4) _ فلا تقول: هذا ضاربُ زيدٍ، والضارب هو زيد، لأن الاسم لا يضاف إلى نفسه. انظر ابن يعيش 6 / 68، والارتشاف 2287. وأوضح المسالك 3 / 221، والنحو الوافي 3/ 315

غير أننا نجد أن عباس حسن تنبه إلى هذه المسألة الدقيقة فنهج نهج النحاة المتقدمين في إعراب معمول الاسم المنسوب فذكر أنه يعامل معاملتها في رفعه الظاهر والمضمر باطراد[1].

وبعد هذا التفصيل والتنبيه على ما وقع به الغلاييني وبعض الدارسين من بعده لا بد من الإشارة أيضا إلى أمر مهم، وهو أن في نحو قولنا: (زيدٌ عربيٌّ أبوهُ) يجوز في معمول الاسم المنسوب وجه إعرابي آخر وهو كون (عربيّ) خبرًا مقدمًا و(أبوه) مبتدأ مؤخرًا، على نحو: "زيدٌ كريمٌ أبوه" في الاشتقاق تمامًا. لكن هذه الحالة تجوز بقيد، وهو التطابق في الإفراد[2].

ففي نحو: "زيدٌ عربِيٌّ أبوهُ" يجوز كون "عربِيٌّ" خبرًا لزيد و"أبوه" فاعلاً ، ويجوز كون" أبوه" مبتدأ مؤخرًا وكون "عربيٌّ" خبره مقدمًا، والجملة الاسمية خبر لزيد، وإنما جاز الوجهان للتطابق في الإفراد.

أما في حال عدم التطابق، مثل: (زيدٌ عربيٌّ أبواه) فيتعين كون "أبواه" فاعلاً، وأما في حال التطابق في غير الإفراد مثل:(زيدٌ عربيانِ أبواه) فيتعين كون "عربيانِ" خبرًا مقدمًا و"أبواه" مبتدأ والجملة خبر زيد. إلا على لغة أكلوني البراغيث، حيث يجوز في (أبواه) أن يكون فاعلاً لـِ (عربيان)[3]، وإنما جاز إعمال الوصف "عربيان" وهو مثنى على هذه اللغة؛ لأن أهلها يُثنّون الفعل ويجمعونه[4]، فجرى هذا الحكم عندهم على الوصف.

والوجه الثاني في إعراب "عربيّ أبوه" إنما صحّ على اعتبار أن المشتق ليس عاملاً في الاسم الظاهر مثل: "أقائمٌ زيدٌ"، فإن أعملتَ المشتق جعلتَ (زيدٌ) فاعلاً، وإن

(1) _ النحو الوافي 4/ 659

(2) _ أوضح المسالك 1 / 175، شرح التصريح 1 / 158، وشرح ابن عقيل 1 / 185 - 186

(3) - شرح ابن عقيل 1 / 186

(4) - قطر الندى 326، وشذور الذهب 228، والارتشاف 2356

أعربتَ (قائمٌ) خبرًا مقدمًا، لم يعمل الرفع في "زيد"، وإنما "زيدٌ" مرفوع بالابتداء.

وهذا الحكم يجري على الخبر السببي والنعت السببي في حال التطابق في الإفراد، ولهذا قال النحاة[1]: إن النعت السببي إذا رفع الظاهر فإنه لا يكون إلا مفردًا، وما ذاك إلا لأنهم جعلوه بمنزلة الفعل، فإذا ثُنّيَ أو جُمِعَ أصبح خبرًا مقدمًا، وأصبح ما كان مرفوعه مبتدأ مؤخرًا. هذا هو الراجح، وإن كان لبعض النحاة[2] قول في جواز غير الإفراد على قلة.

لكن هناك حالة يجوز فيها أن يُثنّى النعت السببي ويُجمع تبعًا للمتبوع، ولكن هذه الحالة غير ما نحن فيه وإنما يكون ذلك عندما يتحمل النعت السببي ضمير المتبوع ولا يكون ذلك إلا حين يضاف الخبر السببي أو النعت السببي إلى مرفوعهما ، فيقال: "الرجلان كريما الأصلِ"، "قابلت رجالاً كريمِي الأصل[3]".

خاتمة:

نستنتج مما تقدم أن معمول الاسم المنسوب يجوز فيه وجهان، فهو إما أن يكون فاعلاً للاسم المنسوب المؤول بالصفة المشبهة لا غير، كما عرفنا ذلك بالأدلة الثابتة، وهو الأرجح والأشهر، وإما أن يكون خبرًا مؤخرًا، والاسم المنسوب مبتدأ مقدم بالشروط التي ذكرها النحاة ووضحتها في موضعها. أما ما ذهب إليه الغلاييني من كونه نائب فاعل للاسم المنسوب المؤول باسم المفعول، وتبعه بعض الدارسين والمعاصرين فليس بشيء، بل هو خلط وقع فيه نتيجة حمله كلام بعض المتقدمين على ظاهره.

هذا، ونسأل الله أن يسدد خُطانا ويلهمنا إلى الرشد والصواب، والحمد لله رب العالمين.

---

(1) - انظر شرح ابن يعيش 3 / 55 وفيه: «نحو قولك: هذا رجل قائم أخوه، ورجلان قائم أخوهما، ورجال قائم أخوهم». والارتشاف 2355

(2) – وهو رأي الكوفيين، انظر الارتشاف 2356

(3) - الكتاب 2 / 41

المصادر والمراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح على التوضيح، ط3، مصورة عن الطبعة الأزهرية، 1925م.

- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ ــ 1982م.

- الأشموني، نور الدين أبي الحسن علي بن محمد ، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ط1، دار الفكر، بيروت، 1419هـ ــ 1999م.

- ابن الأنباري،عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، عاصم بهجة البيطار، دار البشائر، ط 2، 1425 هـ - 2004 م.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.

- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.

- حلواني، د. محمد خير، الواضح في علم الصرف، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الرابعة، 1407هـ ــ 1987م.

- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ ــ 1998م.

- الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980م.

- الزمخشري، محمود، المفصل في علم اللغة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، (1410هـ ـ 1990م).

- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

- سيبويه، عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ ـ 1988م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ ـ 1992م.

- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر، بيروت، ط1، 1419هـ ـ 1999م.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح. و المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وآخر، مطبعة العاني، بغداد، 1971.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، دار الفكر، دمشق، 1985م. و المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، 1980.

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بهامش خزانة الأدب للبغدادي، بيروت.

- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، مراجعة د. محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، بيروت ط 36، (1419 هـ - 1999م).

- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م. و شرح الكافية الشافية، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، 1982م.
- المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت. "من دون تاريخ"
- ابن منظور، محمد بن مكرم ، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 1883م.
- ابن هشام الأنصاري، محمد عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط5، دار الجيل، بيروت، 1979م. وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شرح شواهده عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، (1404 هـ ـ 1984م). و شرح قطر الندى وبل الصدى، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، (1417 هـ ـ 1996م).
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة. "من دون تاريخ".

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2008/4/13.